

# «الراي» سألت عن مراجعة ستة أعوام في السلطة «ثورة الأرز»... أين أخطأت وأين أصابت؟

| بيروت - من ريتا فرج |

قبل ستة أعوام وإثر «زلزال» اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيع الحريري انفجرت «ثورة الأرز» في بيروت، وسرعان ما تسلمت حركة «14 مارس» السلطة، وبعد ستة أعوام من «الكر والفر» من خصوصها داخل السلطة عينها، اقتضت «14 مارس» من الحكم إثر قلب المعادلة السياسية في البلاد بقوة النفوذ المستعاد لسورية.

تحولات كثيرة حصلت على مدى هذه «الستة أعوام»، فبعد الولاة الخضبية بالدم لـ «14 مارس»، ومن ثم خروج «التيار الوطني الحر» بزعامة العماد ميشال عون من «ثورة الأرز» إلى أحضان محور «الممانعة» فالانعطاف «التراجيدي»

”

لزعيم الدرزي وليد جنبلاط، محطات جوهرية تستولد الكثير من الأسئلة عن المستقبل.

وعلى وقع النقاط التي يسجلها كل فريق ضد آخر داخل «اليانوراما» السياسية الماززومة في بيروت تتلاحق التطورات في ظل مجريات طارئة كثيرة قلبت المعطيات من دون أن تؤدي إلى قلب الأهداف، ففي مقابل الانجازات السياسية التي حققتها «قوى 14 مارس» أقله على مستوى العمل الحثيث لتحقيق التبادل الديبلوماسي بين سورية ولبنان وقيام المحكمة الدولية، لا بد من طرح أحد آخر عنوانه «أين أخطأت قوى 14 مارس وأين أصابت؟».

خمسة أمور استطاعت هذه القوى تحقيقها طوال الأعوام الستة الماضية، أولها إجراء أول انتخابات برلمانية في غياب

سمير فرنجيّة، القيادي الأكثر تأثيراً في أدبيات «14 مارس» وثورتها كما يقول عنه البعض، بجوارك بهدوء، ويدرك أن «ثورة الأرز» التي جيبت منذ يومها لأول لم تكتمل بعد. «ثمة أخطاء ارتكبت تستدعي المراجعة، وثمة إنجازات سياسية تحققت لابد من متابعتها»، بهذه العبارة يوجز فرنجيّة تجربة الأعوام الستة الماضية، ولعل الأهم عنده أن هذه الفترة التي «اقتضت» النظام الأمني اللبناني، السوري شكلت الانطلاقة الأولى للثورات التي يشهدها العالم العربي والإسلامي، بدءاً بإيران وصولاً إلى ثورة «ميدان التحرير» في مصر.

أين أخطأت «قوى 14 مارس» وأين أصابت طول الأوامر الستة الماضية؟

لا شك أن «14 مارس» تمكنت من تحقيق أمور أساسية منها: إخراج الجيش السوري من لبنان، واستعادة الاستقلال، وكسر القيود التي كانت مفروضة على الحريات، وإعادة الاعتبار إلى الديموقراطية اللبنانية عبر إجراء أول انتخابات نيابية العام 2005 تمّ العام 2009، وإعادة لبنان إلى المسرح العربي والدولي. طبعاً هناك أخطاء وقعت، والخطأ الأكبر المحاولات التي بذلت مع فريق «حزب الله» بغية استيعابه في الدولة بعد سقوط النظام الأمني السوري اللبناني، وقدمت في هذا السبيل عدد من التنازلات منها ما سمي «التحالف الرباعي» التي انضمت إليها القوى الأمنية السورية على طاولة الحوار العام 2006، وإلقاء دور المجلس النيابي. هذه التنازلات وغيرها أدت إلى تهميش التيارات الديموقراطية والإقليمية في الطائفة الشيعية، الأمر الذي سمح لـ «حزب الله» بوضع يده على كامل الطائفة. الجزء الثاني من الأخطاء ارتكب بعد انتخابات العام 2009 عندما حاولت «قوى 14 مارس» مدّ يدها إلى سورية، فكانت زيارة الرئيس سعد الحريري لدمشق في ظفرنا محاولة تهدف إلى طي صفحة الخلاف بين سورية ولبنان منذ

الاستقلال، لكن القيادة السورية تعاملت مع هذه الخطوة كما كان نهجها قبل العام 2005، ما أحدث صدمة لدى جمهور «14 مارس» الذي حفل مسؤوليه ما جرى لقادته، علماً بأن المسؤول الأساسي هو النظام السوري. أما اليوم فهناك وعي لدى «قوى 14 مارس» للأخطاء السابقة وبدأت المراجعة استخلاص الدروس من التجربة الماضية.

«قوى 14 مارس» سجلت نقاطاً إيجابية وقعت في أخطأ، كما أشرت. ولكن ما أبرز النقاط التي سجلتها «قوى 8 مارس» كمعطيات سياسية مهمة لك؟

أما نقطة سجلتها «8 مارس» هي إعادة العلاقات بين اللبنانيين إلى ما كانت عليه أيام الحرب الأهلية، بمعنى أنها نجحت في ترسيخ الانقسام الطائفي الحاد، وقامت بتوظيف الدين في الصراع السياسي، وربط لبنان بمعادلات إقليمية عبر تحويله ساحة. والأخطر من كل ذلك هو الفئز الذي أدخله «حزب الله» بين المواطنين، فأصبح في لبنان مواطنون درجة أولى ومواطنون درجة ثانية. الفريق الأول بحق له حمل السلاح بحجة أنه يدافع عن لبنان، والفريق الثاني لا يحق له حمل السلاح وهو تحت القانون. هذا الأمر أدى إلى انفصام الطبقة الثقافية، وهذا عامل خطير، لأن الانقسام السياسي أمر طبيعي في أي مجتمع، أما الانقسام الطائفي والثقافي القائم على تمجيد العنف والفصل بين الناس فخطير وأكاد أقول خطير جداً. هذه الثقافة الجديدة هي التجربة اللبنانية، والمشكلة أن فريق «8 مارس» لا يريد أخذ الدروس من تجربة الحرب الماضية والأخطاء السياسية التي ارتكبت قبل نشوبها والتي أدت إلى تفجير الوضع الأمني.

هل تمك «قوى 8 مارس» رؤية استراتيجية أكثر قدرة على تكريس النفوذ الداخلي مقارنة بـ «قوى 14 مارس»؟

لا اعتقد أن «قوى 8 مارس» تملك رؤية استراتيجية، أنها تندرج في إطار معكسر



سمير فرنجيّة

الممانعة والمقاومة المنتمي إلى فترة تاريخية انتهت، وبالتالي لن لدى «قوى 8 مارس» مشروع لا يهدف إلّا إلى منع تقدم لبنان نحو بناء الدولة، وما يقوله النائب ميشال عون حول الإصلاح والتغيير كلام سخيف، يحاول عبره الفريق الأول بحق له حمل السلاح بحجة أنه يدافع عن مستقبل لبنان، وليس لديها خطاب سياسي توجه به إلى كل فئات المجتمع اللبنانيين. هناك محاولات مستمرة لإثارة النزعات الطائفية والمذهبية، كما حدث في 7 مايو 2008، دليل انه في انتخابات 2009 رفض اللبنانيون هذا المنطق وهزموا «قوى 8 مارس» وخصوصاً بعد الخطاب الذي ألقاه الأمين العام لـ «حزب الله» حين وصف 7 مايو بأنه يوم مجيد في تاريخ المقاومة.

«هل تشعر «14 مارس» بأن ثورتها التي انطلقت العام 2005 تراجعت اليوم، وأين هي من بناء الدولة؟

«ثورة الأرز» تمّت محاصرتها منذ اليوم

الأول، ويجب ألا ننسى أن حملة الاعتقالات

التي وقعت جعلتها لفترة طويلة غير قادرة

على أن تنظم اجتماعاً في ما بينها. إلى ذلك

فإن «قوى 8 مارس» أفضلت تجربة الحكومة،

القبضة السورية، ثانيها تدشين التبادل الديبلوماسي بين سورية ولبنان، ثالثها إنشاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، رابعها اضطراب سعد الحريري إلى تشكيل حكومة ثلثها العطل بل المعارضة تبعاً لـ «اتفاق الدوحة»، وخامسها إدخال لبنان في صيغة اتفاق شبيه باتفاق الهدنة بفعل القرار الدولي 1701.

وعلى الجبهة الأخرى حققت «قوى 8 مارس» الأمور الآتية: الحصول على «الثالث الضامن أو العطل» في «اتفاق الدوحة»، عودة النفوذ السوري بعد استراحة مؤقتة، محاولة الإيحاء أن مشروع «14 مارس» يصب في خانة الأهداف الأميركية في المنطقة، إعادة الزعيم الدرزي وليد جنبلاط إلى ما يسمى خط الممانعة، السعي إلى اقتناع جزء

وأغلقت المجلس النيابي وعطلت المؤسسات منذ لحظة قيام الثورة حتى انتخابات العام 2009. لقد استعملت ضد «ثورة الأرز» عمليات ترهيب، وقد شهدنا محاولات لقلب النظام بالقوة، واحتلال الساحات العامة في بيروت، وتنظيم الاضطرابات وقطع الطرق، وفتح معركة الإسلاميين في نهر البارد، وما كبدنا نتيجها حتى قام «حزب الله» باحتلال بيروت عسكرياً. نحن لم نبعث لنا المدى الزمني المطلوب لكي نقوم ببناء الدولة، ولكن ثورتنا أخرجت الكثير، وأول إنجازاتها هو ما حصل في إيران في الانتخابات الأخيرة العام 2009، وما حصل من تغيير ديموقراطي عظيم في تونس ومصر، وعلى الأنظمة الاستبدادية في موضع الدفاع عن النفس. وما نشهده من قمع في إيران وسورية خير دليل على ذلك.

«ثورة الأرز» استطاعت لفترة محددة كسر

الانقسام الطائفي بين اللبنانيين. هل تشعرين

اليوم بأنكم أجبرتم على اعتماد الخطاب الطائفي

بعداً كان خفاكياً وطنياً؟

نحن لم نعتدّد الخطاب الطائفي وترفض ذلك، في حين أن الفريق الآخر وتحديدأ «حزب الله» هو الذي يقوم بتوظيف الدين

لمصلحة الأهداف السياسية. الخطأ الأساسي

الذي ارتكبته «قوى 14 مارس» هو المحاولة

الفاشلة للوصول إلى سورية مع «حزب الله»،

وهي تجربة دفع ثمنها الانحياز الاصلاحي

والديموقراطي في الحركة الإسلامية. «قوى

14 مارس» خاضت تجربة للحفاظ على

طابعها الإسلامي. المسحي، لعلنا نرى هذا

اللقاء هو الأساس. والكل يذكر الكلام الذي

أدلى به الرئيس سعد الحريري حين قال

لحلفائه «الموت وحده يفصلني عنكم»، وكان

يتكلم والضغط تمارس عليه لفك ارتباطه

مع «القوات اللبنانية» و«حزب الكتائب»

والمستقلين الإسلاميين.

رأى زياد ماجد أن «قوى 14 مارس» تدرجت نحو التسويات السياسية ما أدى إلى خسارتها في عدد من الملفات، مؤكداً أن هدف هذه القوى وغيرها من الاستقلاليين فك ارتباط لبنان بـ «السياسة الإقليمية العربية والسورية»، ولفت إلى أهمية قيام «14 مارس» بمراجعة نقدية لخلفائها السياسي أولاً وللقواعد الإصلاحية لئلاء الدولة ثانياً.

أين أخطأت «قوى 14 مارس» في إدارة العلاقات الداخلية في الأعوام السابقة. وهل يمكن القول إنها قامت بنصف ثورة؟

يمكن القول إن لحظة 14 مارس 2005 كانت لحظة انقراض شعبية كبرى في وجه الهيمنة السورية وفي وجه الثقة والأمناء السياسي وفي وجه دفاع «حزب الله» عن نظام دمشق. لكن اللحظة تلك لم تكن مطلقاً لثورة، فما جرى بعد 14 مارس كان عودة إلى ممارسة السياسة القديمة في طريقة مهوهة ومحافطة، وكان استسلاماً لمنطق البحث عن تسويات مؤقتة من دون قاعدة صلبة يمكن أن توفر تاسيساً جدياً للحل. كما أتى من دون تجديد ملحوظ في طريقة إعادة بناء الدولة وإصلاح مؤسساتها، ومن دون تجديد في النخب السياسية وفي الممارسة العامة.

يضاف إلى ذلك أن طبيعة النظام الطائفية والتوافقية والتكوير الاجتماعي المذهبي لمعظم القوى اللبنانية الكبرى يدفعان دوماً إلى تشكيل انقسامات عمودية تضفي الواقع المذهبي على المواجهات ما يحول دون بلورة قواعد للعبة السياسية تضخّي القدرة التعبوية للجماعات الأهلية.

وقد عمدا الأمور داخلياً أكثر إن بدء موجة الاعتقالات المستهدفة عدداً من صنائعي الإنفاضة وقادتها، ثم تبذل التحالفات، والهجوم المضام من جانب حلفاء النظام السوري بهدف إسقاط حكومة الشراكة التي امتلكوا فيها أفضلية، جعلت الواقع السياسي واقع صراعات مححومة تظهر مشاشاة المحكمة الدولية ويظهر أيضاً صعوبة إدارة الأمور في ظل الضغط الأمني والاحتقان الطائفي والمذهبي. ولم تات الحرب مع إسرائيل العام 2006 سوى لتزيد الطين بلة.

العلاقات مع سورية شكلت أحد أهم ملفات «قوى 14 مارس»، هل ثمة مكسبات حققتها في هذا المجال، ولماذا تسعى دمشق إلى تطويع هذه القوى، وهل نجحت في ذلك بعد إقصاء سعد الحريري عن رئاسة مجلس الأوزار؟

اعتقد أن الصراع من أجل حرية لبنان مع النظام السوري وليس مع سورية. كان وسيدفي مركزياً بالنسبة إلى الاستقلاليين اللبنانيين، إن كانوا في «14 مارس» بتشكيلها الحالي أو خارجها، فالنظام السوري يخطر إلى لبنان بوصفه ساحة لما يسمّى الحروب بالواسطة («البروكسي»)، والسياسة الإقليمية السورية قامت وتقوم على تجميع أكبر قدر من الأوراق والإسماك وبساحات النفوذ في المنطقة من أجل المفاضة عليها، وصوغ علاقات مع الولايات المتحدة الأميركية والغرب قائمة على طلب التفويض الدائم لإدارة الملفات ذات الصلة بالأوراق وساحات النفوذ المستغلة، ويعتبر نظام دمشق أن خسارته لبنان هي خسارة كبرى يصعب البقاء في موقع إقليمي مركزي من دون تعويضها، واستعادة القدرة على التحكم في المنطقة مجدداً. ويا لاسلاف، يوفّر «حزب الله» أرضية للنظام السوري نتيجة التحالف الإيراني السوري، للتعويض والعودة إلى ارتكاز إلى مركز قوة لغرض الشروط.

«14 مارس» صمدت في وجه النظام السوري وهجماته لفترة طويلة، وليس مصادفة أن توقف الاعتقالات التي تعرضت لها جرى بعد 7 مايو 2008 وتحقيق دمشق عودة كبيرة إلى المشهد اللبناني وانتزاع حلفائها للثالث الضامن في الحكومة وللمطاع والحكومي أسلحهم. وراهن النظام السوري بعد ذلك على أن مصالحة فرنسا والسعودية والولايات المتحدة على ما حصل في لبنان رسمياً، أي من باب شراكة الحكومة اللبنانية، وإفعا. وكادت أن تنجح دمشق في الأمر لولا تدخلات دولية. أميركية خصوصاً من ناحية، ولولا مغالطات وحلفاءها في رفع الشروط ورفض «التنازلات» المقابلة ومحاولة إظهار الآخر مستسلماً من ناحية أخرى. فكان عندها الخيار الثاني، عبر الضغط على وليد جنبلاط والتهديد بالفقنة وبالحرب، لإسقاط الأتريية «لـ 14 مارسية» وإزاحة سعد الحريري والدخول في سيناريو بدلي، هو سيناريو مواجهة عبر تسلم السلطة اللبنانية مباشرة وعنده، بالاتعاء على فائض قوة «حزب الله» وعلى الارتياك السعودي والغربي بهدف تعطيل المحكمة. لكن الأمور معقدة، وقد تظهر الأسابيع المقبلة التي تفصلنا عن صدور القرار الظني أننا أمام مسار متعرج لن تهدأ التبدلات في خطه.

في المحصلة، يمكن القول إن النقاط التي أحرزتها «قوى 14 مارس» بين العامين 2005 و 2007 أي بين لحظة من الرأي العام اللبناني بأن المحكمة الدولية لن تؤدي إلا إلى الفتنة المذهبية. واليوم عشية أكمال «قوى 14 مارس» عامها السادس، وبصرف النظر عن «الانشقاق» الجنبلاطي الأخير الذي أكسب الأقلية النيابية غالبية شبه متوازنة مع الأكثرية السابقة، يطرح السؤال: أين أخطأت «14 مارس» وأين أصابت في ما يتعلق بالملفات الداخلية وامتداداتها الإقليمية؟ هذا الملف حملته «الراي» إلى كل من عضو الامانة العامة لـ «14 مارس» النائب السابق سمير فرنجيّة وأستاذ الدراسات الشرق الأوسطية في الجامعة الأميركية في باريس زياد ماجد، والقيادي للخضرم في حزب الكتائب جوزف أبو خليل.

من الرأي العام اللبناني بأن المحكمة الدولية لن تؤدي إلا إلى الفتنة المذهبية.

واليوم عشية أكمال «قوى 14 مارس» عامها السادس،

وبصرف النظر عن «الانشقاق» الجنبلاطي الأخير الذي

أكسب الأقلية النيابية غالبية شبه متوازنة مع الأكثرية

السابقة، يطرح السؤال: أين أخطأت «14 مارس» وأين أصابت

في ما يتعلق بالملفات الداخلية وامتداداتها الإقليمية؟ هذا

الملف حملته «الراي» إلى كل من عضو الامانة العامة لـ «14

مارس» النائب السابق سمير فرنجيّة وأستاذ الدراسات

الشرق الأوسطية في الجامعة الأميركية في باريس زياد

ماجد، والقيادي للخضرم في حزب الكتائب جوزف أبو

خليل.

“

## زياد ماجد: ما جرى بعد 14 مارس استسلام للتسويات المؤقتة



زياد ماجد

إخراج الجيش السوري من لبنان والخطة إقرار المحكمة الدولية وما تخّل الفترة من قتل وحملات، عادت وخسرت جزءاً كبيراً منها بعد العام 2008 نتيجة سلاح «حزب الله»، ونتيجة التطبيع الجزئي العربي والغربي مع نظام دمشق. ونحن اليوم أمام مرحلة جديدة ستدخل فيها عوامل كثيرة لإنتاج مشهد جديد ليس واضح المعالم تماماً بعد.

بعد العطلة وليد جنبلاط

كيف يمكن لـ «قوى 14 مارس»

تخطي الانقلاب الجنبلاطي؟

خسارة وليد جنبلاط هي

خسارة كبيرة نتيجة استثنائية موقعه في المعادلتين

الطائفية واللبنانية. وهي خسارة مرتبطة بتوازن قوى

داخلي ضاعط لم يتمكّن جنبلاط من تعديله، ومن توازن

قوى إقليمي ضاعط أيضاً يعتبر جنبلاط أن الالتحاق

به أفضل من مواجهته. لكن توازن القوى هو في تعريفه

«ديناميكي» ويمكن أن يتبدّل تبعاً لتبدل الظروف

والمناخات وبروز عناصر قد لا تكون على الدوام متوقفة.

لذلك لا اعتقد أن هذه الخسارة نهائية. كما لا اعتقد أن

جنبلاط، رغم كل قدرات التكتف و«رشاقة الحركة» التي

يتمتع بها، هو في موقع سيئ أو يُحسد عليه.

يرى البعض أن التحولات العربية الراهنة تصب في مصلحة

محور الممانعة. إلى أي مدى يؤثر هذا التحول في خيارات «14

مارس» لجهة التغيير الإقليمية المتوقعة؟

التحولات التي تجري انقساماً من تونس، ومن

بعدها مصر، الدولة العربية الأكثر تأثيراً ومركز الثقل

الإستراتيجي في المنطقة، في تحولات تاريخية رائعة أكبر

من الاعتصافات اللبنانية وقراءاتها لها، وأكبر مما يسمي

محور الممانعة أو محور الاعتدال أو أي محور آخر. وهي

أساساً منطلقة من القضايا الداخلية في كل من البلدين،

وليس من تقويم الناس للسياسات الخارجية، ما يجري

وبمعزل عن المسارات السياسية الأنية التي قد يفضي

إليها، والتي لن تكون سهلة ولا زهيرة، هو بدء نهاية

الاستبداد، وبدء استعادة الناس، وإن سيما الشباب وهم

يشكلون أكثر من ثلثي سكان المنطقة. لجزء من حقوقهم

في المساعة والضغط في الشارع بلا خوف رفضاً لتنامي

الانتهك لكراماتهم ولعقولهم ودفاعاً عن حريتهم ولقمة

عيشهم. وهذا تحوّل هائل في موازين القوى داخل كل

بلد. وقد رأينا حال الخوف التي أصابت معظم حكّام

المنطقة، وغذرت ولو لظفياً من مواقفهم الراضة سابقاً

لكل إصلاح ومحاولة تأييد السلطة. فإن بالعديد منهم

يعترف بالحاجة إلى التغيير ويعتقد عدم الترشح من

جديد، ويطلب إعطاءه فرصة جديدة وبعد تعديل فواتين

الطاويز. وحتى لو أن رهاينهم هو على محاولة استيعاب

الدينامية الجديدة لهضمها، فإن الرهان هذا يستمسه

التطورات ولن نتيج له الصمود طويلأ إن لم تتحقّق

الوعد. وكل قراءة للحدث بوصفه تقدماً لهذا الطرف أو

ذاك هي قراءة مجتزأة وموقّفة جداً، وخصوصاً أن عودة

مصر على المدى المتوسط والبعيد إلى احتلال الموقع

الذي يفرض بها احتلاله في المنطقة، سيعني تحويل

الأمر أكثر استفعاد من حال الفراغ القائم عربياً، وتحديدأ

إيران، أدواراً شبه طفيلية.

ثانياً، من قال أن ما يسمي دول الممانعة في أي مدى

من خصائصها؟ لا ننسى أن إيران حصلت فيها قبل عامين

ما يشبه الثورة الشعبية المصرية اليوم. لكن آلة القمع

الإيرانية كانت أشدّ فتكاً من فتحها المصرية والقوى

الأمنية أكثر تماسكاً وولاءً للنظام، من حيثها محدود

نجاح، لكن إعادة الكرة قد لا تحل النتائج نفسها، أما

سورية، التي يعتدي أمن نظامها اسبوعياً على المعتصمين

مع تونس ومع مصر، فعالها يبدو داخلياً أكثر ضبطاً

لأن النظام شُعب على مدى عقود مجتمعه على نحو أكثر

عنفاً من كل الحالات الأخرى إذا ما استثنينا العراق. لكنه

يدري أيضاً أن الأمور ليست مستتبة إلى الأبد وإن كسب

الوقت عبر التوازنات الخارجية غير المتشروط مع سورية، وطبعاً

ومفضلاً على القوضي أو المجهول كما يكرر المسؤولون

الإسرائيليون، ليس مضموناً في كل الظروف. لذلك، فإن

الأمر أكثر تعقيداً من قضية انهيار حكم يعدّه الممانعون

مواجهها لهم.

ثالثاً، من رياء بعض جوانب الحياة السياسية

اللبنانية وبشكل بالثورات الشعبية في مصر وتونس

من احتفل بزحف أرواح ثورات إيران ومثقفي سورية. ومن

الجهل والخفة في المقابل أن يصاب بعض الأحياط من

يعتني بـ «انتفاضة الاستقلال» اللبنانية هذه بتحدث

عن الاستبداد في سورية. فازدواجية المعايير هذه سطحا

أخلاقي وسياسي معطوفة على حسابات محدودة في فهم

السياسة وتبدل التوازنات فيها.

في أي حال، وللإجابة المباشرة عن السؤال، أقول إن

توازن القوى اليوم بين «14 مارس» من جهة و«حزب الله»

وسورية من جهة أخرى هو توازن محكوم بامرین: سلاح

الحرب، والتطبيع الغربي غير المشروط مع سورية، وطبعاً

أوضاع إيران والسعودية لعلاقتها مع العضوية باكبر

كتلتين لبنانيتين متواجهتين. أما التحولات الأخرى

السياسية والعربية فتأثيرها في هذا التوازن ثانوي.